الأمم المتحدة A /INF/54/5/Add.1

Distr.: General 15 February 2000

Arabic

Original: English



الدورة الرابعة والخمسون

النظر في اتخاذ تدابير فعالة لتعزيز هماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصلين

تقرير الأمين العام

إضافة

أو لا - مقدمة

١ - قدم تقريران إضافيان عملا بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٩٧/٥٣ المؤرخ
٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، أحدهما من تركيا والثاني من ألمانيا. ويتعلق التقريران
هجمات على الأماكن الدبلوماسية وعلى الممثلين الدبلوماسيين وغيرهم.

ثانيا - التقارير الواردة من الدول عملا بالفقرة ١١ من قرار الجمعية العامة ٩٧/٥٣

۲ - قدمت تركيا تقريرا مؤرخا في ۱۰ حزيران/يونيه ۱۹۹۹، يشمل حوادث عديدة
وقعت على امتداد فترة طولها عدة سنوات. وينص التقرير على ما يلى:

لا يزال أمن وسلامة البعثتين التركية الدبلوماسية والقنصلية في اليونان يتعرضان لتهديد دائم. وأصبح عدم قيام السلطات اليونانية باتخاذ التدابير المناسبة لكفالة حمايتهما وأمنهما وسلامتهما واضحا للعيان في عدة حوادث سابقة أدت إلى ضياع الأرواح وإلحاق أضرار حسيمة بالأشخاص وبالممتلكات.

ففي ٣١ تموز/يوليه ١٩٨٠، اغتيل السيد غالب أوزمين، الملحق الإداري للسفارة التركية في أثينا هو وابنته.

وفي ٢٣ أيار/مايو ١٩٨٨، فحرت قنابل تحت عدد من سيارات موظفي السفارة التركية في اليونان عشية زيارة العمل التي قام بها وزير الخارجية التركية لأثينا.

وفي ١٦ تموز/يوليه ١٩٩١، أصيب السيد دينيز بولوكباشي، القائم بالأعمال في السفارة التركية في أثينا والسيدة نيلغون كيسيلي، الملحقة الإدارية بالسفارة، بجروح خطيرة في هجوم بالقنابل التي يتم التحكم فيها عن بعد على سيارة العمل الرسمية للسفارة.

وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، قُتل السيد سيتين غورغو، نائب الملحق الصحفى في السفارة التركية في أثينا في سيارته أمام مسكنه.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٤، أغتيل السيد عمر هالوك سيباهيوغلو، المستشار في السفارة التركية في أثينا، أمام مسكنه.

وفي ٢٩ آذار/مارس ١٩٩٨، أُحرقت السيارة الخاصة للملحق العسكري للسفارة التركية. وكذلك تعرضت السيارة الخاصة لأمين القنصلية التركية العامة في أثينا لحريق في ١٩٩٨ أيار/مايو ١٩٩٨.

وحكومة تركيا تدين بشدة أعمال العنف والإرهاب هذه التي أودت بحياة أبرياء وانتهكت أمن وسلامة البعثتين الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين الأتراك في اليونان. وتعرب حكومة تركيا أيضا عن قلقها البالغ إزاء عدم توجيه الاتحام مطلقا إلى أي أحد ناهيك عن إدانته. وحتى اليوم وبعد انقضاء ١٩ عاما على حادث الاغتيال الأول، لم تتلق الحكومة التركية معلومات عن نتيجة التحقيقات التي أجريت بشأن حوادث القتل والهجمات هذه ولا عن أي استنتاجات تتعلق ها.

وتدعو حكومة تركيا حكومة اليونان إلى إظهار صدق التزامها بمكافحة الإرهاب وتحثها على اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع وقوع أعمال العنف هذه وتعزيز حماية وأمن وسلامة البعثات الدبلوماسية والقنصلية والممثلين الدبلوماسيين والقنصليين في اليونان. وتناشد حكومة تركيا حكومة اليونان أيضا أن تمتشل لالتزاماتها بموجب اتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية لعام ١٩٦٣ ولاتفاقية عام ١٩٧٣ لمنع الجرائم المرتكبة ضد الأشخاص المتمتعين بحماية دولية، بما فيهم الموظفون الدبلوماسيون، والمعاقبة عليها، وللصكوك الدولية الأخرى ذات الصلة.

وتعرب حكومة تركيا في الختام عن أملها في أن تقدم السلطات اليونانية مرتكبي هذه الجرائم البشعة إلى العدالة وأن يتم الإبلاغ الواجب عن ذلك وفقا للفقرة ٩ (ب) من قرار الجمعية العامة ١٥٤/٤٢.

أما التقرير الصادر عن ألمانيا فقد قدم في ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، ردا على تقرير قدمته إسرائيل في ٢٢ تموز/يوليه ١٩٩٩ (٨/١Ν٢/54/5)، الفقرة ٩) يتعلق بحادثة وقعت في برلين هاجمت فيها مجموعة كبيرة من المتظاهرين الأكراد القنصلية العامة لإسرائيل وأخذت أحد الموظفين رهينة. وفيما يلى نص التقرير المقدم من ألمانيا:

أجرت إدارة الادعاء العام المختصة في لاند برلين تحقيقات أولية تتعلق بالأشخاص الذين شاركوا في اقتحام القنصلية العامة لإسرائيل في ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٩. وتشمل هذه التحقيقات نحو ٧٥ شخصا حرى التعرف عليهم فيما يتصل بالمظاهرات العنيفة.

وأصدرت ١٠ لوائح الهام ضد ٢٠ متهما بتهمة الدخول غير المشروع المشدد وتكدير السلم العام والإعاقة المشددة للأفراد المناط بهم إنفاذ القوانين. ووجهت إلى هؤلاء الأشخاص قممة المشاركة المباشرة في اقتحام القنصلية العامة لإسرائيل.

وفي قضيتين حرت فيهما المحاكمة، صدرت على المتهمين أحكام مع إيقاف التنفيذ بالسحن سنتين وتسعة أشهر على التوالي. أما في القضايا المتبقية، فإن المحاكمات إما أنها حارية بالفعل أو سيحدد موعد لها.

أما بشأن التدابير الرامية إلى منع تكرار هذه الحوادث فتود البعثة الدائمة لألمانيا الإبلاغ بأن سلطات لاند برلين على اتصال دائم مع القنصلية العامة لإسرائيل بشأن هذه المسألة.

3